

Distr.  
GENERAL

CCPR/C/SR.1200  
28 June 1992  
ARABIC  
Original : FRENCH

# العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



## اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة السادسة والاربعون

محضر موجز للجلسة ١٢٠٠

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،  
يوم الثلاثاء ، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بوكار

## المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الاطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)  
- البوسنة والهرمك

هذا المحضر قابل للتصويب .

ويرجى أن تقدم التصويبات بوحدة من لفات العمل ، كما يرجى عرض التصويبات  
في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر ذاته . وينبغي أن ترسل في غضون أسبوع  
من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Official Records Editing Section, Room E-4108, Palais des Nations, Geneva .

وستدمج أي تصويبات ترد على محاضر الجلسات العلنية للجنة في هذه الدورة في  
وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الاطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (البند ٤ من جدول الاعمال)(تابع)

البوسنة والهرسك

١- الرئيسي: دعا أعضاء اللجنة لفحص التقرير (وشيقة من غير رمز ، وردت باللفظة الانكليزية فقط) المقدم من قبل حكومة جمهورية البوسنة والهرسك . وذكر بأن هذا التقرير قد طلب من سلطات البوسنة والهرسك بناء على قرار اتخذته اللجنة بعد دورتها الخامسة والاربعين وذلك نظرا للأحداث التي جرت ولا تزال تجري في أراضي يوغوسلافيا السابقة ، والتي أشرت على حقوق الإنسان المكفولة بالعهد . ولقد رأت اللجنة من الضروري أن تطلب من الدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة تقديم تقارير عاجلة بشأن حالة حقوق الإنسان في أراضيها . وطلب الى الحكومات المعنية أن تقوم ، قبل نهاية شهر تشرين الاول/اكتوبر ، بتقديم تقارير موجزة تتناول نقاط أربع ، أي معرفة ما اتخذ من تدابير لاجل (أ) منع سياسة التطهير العرقي والقضاء عليها بما يتناسب مع المادتين ٦ و١٢ من العهد ، (ب) الحيلولة دون الاعتقالات التعسفية ، والمذابح والاختفاءات مراعاة للمادتين ٦ و٩ من العهد ، (ج) منع حالات الاعدام التعسفي والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية في معسكرات الاعتقال ، بما يتماشى والمواد ٦ ، ٧ و١٠ من العهد ، و(د) محاربة التحريض على الكراهية الوطنية والعنصرية والدينية ، وفقنا للمادة ٢٠ من العهد . ولقد رأت اللجنة أن كافة شعوب يوغوسلافيا السابقة لها حق التمتع بالضمانات التي يؤمنها العهد ، ولذا فقد تصرفنا طبقا لاحكام المادة ٤٠ من العهد .

٢- ورحب الرئيس بممثلي حكومة جمهورية البوسنة والهرسك ، وأعرب عن سروره لحضورهم برغم الصعوبات الكثيرة التي ينفوس فيها بلدهم . وقال إن حكومة البوسنة والهرسك قد قدمت ، استجابة لطلب من اللجنة ، تقريرا يتناول الاحداث التي دارت في الاشهر الاخيرة . وأعطى الكلمة لوفد البوسنة والهرسك ، الذي ودّ إكمال المعلومات الواردة في التقرير وتحديثها .

٣- السيد فيليبوفيتش (البوسنة والهرسك) شكر اللجنة لإتاحتها الفرصة لوفد بلاده للتعليق بإختصار على حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك . وقال السيد فيليبوفيتش ، فيما يتصل بالنقاط الأربع التي يدور بشأنها طلب اللجنة ، إنه سيتناول فحسب الحالة في الاقليم الذي يخضع لسيطرة السلطات القانونية . وأضاف أن الاحداث التي دارت ولا تزال تدور في الجزء من البلاد الذي يبرز تحت سيطرة المعتدي (صربيا ، الحزب الديمقراطي الصربي وتشكيلاته المسلحة) قد دوّنت في التقرير ، وسيتم التعليق عليها لاحقا ، ، في اطار أسئلة وملاحظات أعضاء اللجنة .

٤- وأضاف أن واحدة من أكثر الجرائم شناعة في التاريخ الحديث يجري ارتكابها في أراضي البوسنة والهرسك . وقال إن أحد أطراف النزاع يسعى لتحويل هذه الجريمة إلى حرب إثنوية ودينية . ولقد جرت في هذا البلد أحداث لا يمكن تصورها: إعتقالات وإعدامات واسعة النطاق ، ترحيل مئات الآلاف من الأشخاص ، الاعتقال في معسكرات ومراكز الاعتقال ، إنكار حق الأشخاص في العمل ، وفي التنقل بحرية وفي التملك ، وما إلى ذلك . غير أن السلطات تدرك أن أفعالا مماثلة تحدث أيضا في الأقاليم الموجودة تحت سيطرتها . وبغية منع التطهير العرقي ، قامت حكومة البوسنة والهرسك بإتخاذ عدد معين من التدابير ، وهي تسعى ، مثلا ، لتحديد الظروف التي لا بد منها بالفرار قسم كبير من السكان في منطقتين ، إحداهما ذات أغلبية صربية ، والأخرى تتألف بشكل أساسي من المسلمين . ولعل الأمر يتعلق ، إلى حد ما ، بهجرة تلقائية سببها الحرب ، وقد يكون نتيجة غير مباشرة لسياسة التجانس العرقي . بيد أن هذه الأحداث لم تؤثر إلا على ١٥ ٠٠٠ شخص فقط ، الرقم الذي لا يستحق الالتفات إذا ما عرفنا بأن ٦٠٠ ٠٠٠ مواطن مسلم قد أرغموا بالقوة على ترك ديارهم وذلك في مناطق مختلفة من البوسنة والهرسك . وفي بعض المناطق ، أكره عمليا كافة السكان المسلمين على ترك ديارهم .

٥- وقال إن حكومة جمهورية البوسنة - الهرسك تُعارض الحرب الإثنوية . وإن الدولة البوسنية هي دولة كل من يعيش على أرضها . وتاريخيا ، تألفت الدولة البوسنية من شعوب انصهرت إلى درجة تكوين كُلي غير قابل للتجزئة . وستقوم الحكومة بكل ما في وسعها بغية منع التطهير العرقي في الأراضي الموجودة تحت سيطرتها . بيد أنها عاجزة في الأقليم الذي يُسيطر عليه الطرف الآخر ، حيث يعتبر التطهير العرقي جزءا لا يتجزأ من أهداف الحرب . وبالتأكيد ، كانت هناك حالات اعتقال وإعدام تعسقي في الأراضي الموجودة تحت سلطتها ، وقد بدأت التحقيقات بشأن هذا الموضوع . بيد أنه ومرة أخرى ، لا يمكن مقارنة هذه الحوادث بالتجاوزات التي ارتكبها الجيش اليوغوسلافي السابق وميليشيات الحزب الديمقراطي الصربي . والتقارير يشير ، علاوة على ذلك ، إلى عدد وأماكن حالات الإعدام التي تقع مسؤوليتها على عاتقهما . وطبقا لآخر البيانات المقدمة ، فإن ١٦٩ ٠٠٠ شخص قد تم إعدامهم ، وهذا رقم مفرع . وأحيانا ، يتم اغتيال كل مكان البلدة تقريبا . واستشهد السيد فيليبوفيتش كمشال ببلدة صغيرة يقطنها ٠٠٠ ٢٥ نسمة ، حيث أودت عمليات الإعدام الجماعي التي جرت فيها بحياة ٢١ ٠٠٠ ضحية .

٦- وأقرّ السيد فيليبوفيتش بأن مدنيين قاموا هنا وهناك بأسر وإعدام بعض العسكريين ، ممن اتهموا بأنهم مسؤولون عن هذه المذابح . بيد أن الحكومة قد اتخذت تدابير كيما يقدم للمحاكمة هؤلاء الجناة وخاصة من منهم تسلل إلى صفوف القوات شبه العسكرية . وذكر بأن البوسنة والهرسك لم يكن لديها سابقا جيش أو أسلحة خاصة بها . وهكذا ، فإن السكان قد نظموا أنفسهم بطريقة تلقائية للدفاع عن بلدتهم

ولمقاومة العدوان . وقد وُلد هذا الوضع بعض حالات تعذيب وإعدام تعسفي ، وذلك انتقاما لعمليات الإعدام الجماعي والتعسفي والتعذيب التي تقع مسؤوليتها على الصربيين . وقد اتخذت الحكومة ، مع ذلك ، تدابير ، اذ عزلت عن الخدمة بعض الضباط الذين حُكم عليهم بتهمة ارتكاب مثل هذه الافعال ، وحلت الوحدات المحلية للدفاع عن النفس التي عرفت بسلوك معيب . وقال إن سلطات البوسنة والهرسك تود أن تكفل أمن كافة المواطنين ، وسوف لن تتهاون في التحقيق بشأن حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي يبلغ عنها . وانها تتعهد ، على الاخص ، بتشكيل لجان تحقيق على مستوى عال لهذا الغرض .

٧- وذكر أن سياسة الحزب الديمقراطي الصربي قائمة على أساس مبدأ لا يسمح للذين من أديان وأعراق مختلفة أن يتعايشوا ، وأن مفهوم التطهير العرقي ما هو إلا نتيجة طبيعية لهذا المبدأ . فبإسم هذا المبدأ ، تُذكي الاحقاد الإثنية والدينية ، وتسعى سلطات البوسنة والهرسك لمقاومة نشر مثل هذه الايديولوجية . وعلى العكس مما استطاعت المعلومات الخاطئة حملنا على تصديقه ، فانه لم تكن هناك مطلقا حرب دينية أو إثنية في البوسنة والهرسك . وأن المنازعات التي تتسم بهذا الطابع قد ولدت من سياسة تقسيم السكان التي سلكها النازيون إبان الحرب العالمية الثانية . ولذلك فان الحرب الاثنية ظاهرة مستوردة في البوسنة والهرسك ، قد سببتها طموحات الدول المجاورة ، التي تسعى لضم جزء من أراضي وسكان البلد . وفكرة الحرب الاثنية وتجسيد هذه الفكرة تُشكلان جزءا من سياسات أوسع ينتهجها الصربيون والكرواتيون . وتري حكومة البوسنة والهرسك من جانبها ، أن أفضل طريقة للدفاع عن الجمهورية هي أن تعارض بتمميم أي نداء يدعو للاحقاد العرقية أو الدينية .

٨- ولسوء الحظ ، فقد حدث ما لا رجعة فيه: آلاف من الناس لقوا حتفهم أو أرغموا على النزوح . واستشهد السيد فيليبوفيتش في هذا الصدد بمثال الجالية اليهودية في سراييفو ، اذ غادر اتباعها البالغ عددهم ٢٠٠ شخص المدينة دون أمل بالعودة اليها في يوم ما . وقال إن هذه الجالية عاشت منذ زمن طويل جدا في انسجام مع جيرانها الصربيين والكرواتيين والمسلمين ، الكاثوليك والارثوذكس . ونظرا لبطئ ردود فعل المجتمع الدولي كان من المتعذر منع الهجرة الجماعية المأساوية ، ولا بد من مرور أجيال عديدة متعاقبة بغية تقويم ما حدث من خطأ . ومن جهتها ، فان حكومة البوسنة والهرسك متقوم بكل ما في وسعها لتفادي حدوث حالات مأساوية ، مستمرة في الدفاع عن مبدأ التعايش بين الطوائف . وأضاف أنه لا يساوره الشك بأن هذا التعايش سيكون ممكنا ، ما دام هناك ، ضمن القوى السياسية والعسكرية المسلمة والصربية والكرواتية ، كثيرون ممن هم على استعداد للدفاع عن هذا المبدأ .

٩- الرئيس: دعا بعد ذلك أعضاء اللجنة لطرح الاسئلة على وفد البوسنة والهرسك .

١٠- السيد هرندل: شكر السيد فيليبوفيتش لما قدمه من ايضاحات بشأن التدابير المتخذة من قبل حكومة البوسنة والهرسك لمقاومة انتهاكات حقوق الإنسان في الاراضي التي تسيطر عليها . وعموما ، فانه يعتقد أن التقرير المقدم من قبل سلطات هذه الجمهورية يظهر بأن هذه السلطات تعتبر نفسها ملزمة بالعهد . وبوده أن يسمع التأكيد بأن أحكام العهد تطبق فعليا في اقليم البوسنة والهرسك . وقال إن هذا البلد يعيش اليوم مأساة لم يسبق لسعتها مثيل . فضلا عن ذلك ، يبدو بوضوح أن الحكومة ليست لها سيطرة عليا على مجمل الاقليم ، وعلى الاخص ، فانها لا تسيطر على بعض العناصر من السكان التي تحمل السلاح في محاولة للدفاع عن حريتها .

١١- وتود اللجنة أن تعرف ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة بغية حماية الحقوق المعلنة في بعض المواد المحددة من العهد ، أي ، أولا ، الحق في الحياة ، ولكن أيضا الحق في الحماية من التعذيب ، وفي الحرية ، وفي المعاملة الانسانية وفي التنقل بحرية . وقد لاحظ السيد هرندل أن الحكومة قد اتخذت ترتيبات ترمي الى تأكيد صون هذه الحقوق ، بيد أنه وحسب ما فهم تتركب مع ذلك بعض الاخطاء التي لا يمكن أن تعتبر الحكومة مسؤولة عنها في الظروف الراهنة .

١٢- ولدى اللجنة مصادر شتى تستقى منها المعلومات الموضوعية: فهناك تقريرا المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1992/S-1/9 et 10) ، وتقرير بعثة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا التي أرسلت الى البوسنة والهرسك في شهر آب/أغسطس ١٩٩٢ ، وتقارير بشأن الحالة في بعض المعسكرات . وانه لمن الواضح ، فيما يخص هذا الموضوع ، أن الحالة في المعسكرات الموجودة تحت سيطرة سلطات البوسنة والهرسك أفضل منها في معسكرات أخرى ، كما يؤكد ذلك تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان ، الذي يُدحض (الفقرة ٢٤) المزاعم التي مفادها أن المسلمين ينتهجون سياسة متعمدة في إخلاء الاقليم الخاضع لسيطرتهم من الصربيين . واستطاع المقرر الخاص زيارة بيهاك ، وهي منطقة جَلَّ سكانها من المسلمين وتخضع لسيطرة حكومة البوسنة والهرسك ، وامتنع أنه لا يجري في المنطقة تطبيق أي سياسة يمكن مقارنتها بالتطهير العرقي .

١٣- وأردف قائلا إنه يبدو أن بعض المشاكل برزت فيما يتمل بتعيين هوية الاشخاص المعتقلين وتبادل المعلومات بشأنهم . وطبقا لتقرير بعثة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، فان أطراف النزاع لم تقم بكل الجهود المطلوبة بغية تقديم معلومات مضبوطة ومستوفاة بشأن السجناء المعتقلين لديها . وأضاف أن تقرير مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا تطرق أيضا الى مركزي اعتقال خاضعين لسيطرة دولة البوسنة والهرسك والاضاع

فيهما لا تبدو كاملة ، ومن وجهة نظر حقوق الإنسان ، وخاصة في مركز اعتقال كونييتش ، حيث زُعم ، طبقا لبعض الادعاءات ، أن حالات إعدام بلا محاكمة قد جرت . وأشار السيد هرنندل الى أنه من الضروري ، حتى في حالة الحرب الأهلية ، أن تبذل الحكومات كل ما في استطاعها للحيلولة دون وقوع تجاوزات . ولاحظ باريتياح ما قدمته حكومة البوسنة والهرمك من تأكيدات بشأن التدابير التي اتخذتها في هذا الصدد ، أي حل بعض الوحدات المحلية للدفاع عن النفس ومعاقبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان .

١٤- السيدة هيغنز: شكرت وفد البوسنة والهرمك واعتبرت حضوره كدليل على أن حكومة البوسنة والهرمك تعتبر نفسها مُلزَمة بضمان تطبيق العهد في أراضيها . وقالت إنه يوجد بعض التداخل بين الالتزامات المنبثقة عن اتفاقيات جنيف وتلك الناشئة عن مواد العهد ، ولا سيما المادة ٧ المتعلقة بالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمادة ١٠ الخاصة بحماية الأشخاص المعتقلين . ومن الجدير بالذكر أن أطراف النزاع الأربعة قد تعهدت ، في أيار/مايو ١٩٩٢ ، باحترام أحكام اتفاقيات جنيف الأربع ، بما في ذلك المادة ٣ المشتركة في الاتفاقيات آنفة الذكر ، والعمل على صون احترامها . ولقد أكدت الأطراف ، في لندن ، في أواخر شهر آب/أغسطس ، هذا التعهد . وعليه ، فإنه لو لم تنتهك هذه الاتفاقيات ، لما كان للانتهاكات الجسيمة للعهد أن تحدث هي الأخرى . وأضافت السيدة هيغنز أنها تودّ الحصول على تفاصيل بشأن مسك سجلات عن الأشخاص المعتقلين وعمليات النقل المحتملة . وقالت إنه يبدو أن سلطات البوسنة والهرمك تحتجز ٨٤٥ شخصا . فهل تم ابلاغ اللجنة الدولية للمليب الأحمر بشكل تام عن أماكن احتجازهم؟ وهل جرى الاعلان عن جميع أماكن الاحتجاز بوصفها مراكز اعتقال وهل كلها مفتوحة للزيارات؟

١٥- وذكرت السيدة هيغنز أن انتهاكات معينة لحقوق الإنسان قد ارتكبت على ما يبدو في مراكز الاعتقال في كونييتش وزينيك . وتودّ السيدة هيغنز الحصول على تفاصيل بشأن هذه النقطة وتودّ أن تعرف ، على وجه الخصوص ، ما عسى أن تكون الاعيانات التي أعطيت في هذه المراكز بغية عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات . وهل أعطت السلطات تعليمات واضحة بأنه لا يمكن احتجاز إلا الأشخاص الذين يحملون السلاح ، والا اعتبر الاحتجاز تمسغيا ومخالفا للمادة ٩ من العهد؟ ومن الأهمية بمكان ، أن يُعامل الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم معاملة صحيحة ، ليس هذا فحسب بل ينبغي أيضا ألا يلقي القبض مطلقا على فئات معينة من الناس . وأخيرا ، ما التدابير الملمومة التي اتخذت لتفادي القيام بالقاء القبض على الأشخاص لمجرد عرض التبادل بمسلمين بوسنيين معتقلين من قبل القوات المجابهة؟

١٦- السيد برادو فاليوخو: أعرب عن ذعره بشأن الإبادة الجماعية الشنيعة التي لحقت بأنام شتى في يوغوسلافيا السابقة . وقال إن جميع أعراف القانون الانساني عموماً ، واتفاقيات جنيف والعهود الخاصة بحقوق الإنسان قد جرى انتهاكها . وأضاف أن أميركا اللاتينية يعترئها الرعب لما يحدث في هذه المنطقة من العالم ، بيد أنها ، لسوء الحظ ، ليست لديها قوة كافية للتأثير على الوضع . وقال إن مسألة احترام حقوق الإنسان تخص ، في الحقيقة ، الانسانية برمتها . وقد جرى التأكيد فعلاً بأن هذا الاحترام يعد قاعدة من قواعد القانون الآمرة . وأضاف أنه ينبغي لجميع بلدان العالم ، بصرف النظر عن حالتها السياسية ، أو الاقتصادية أو الجغرافية ، أن تؤمن الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها .

١٧- ويكشف تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1992/S-1/9) عن أنه قد ارتكبت في البوسنة والهرسك انتهاكات لحقوق الإنسان . وطبقاً للفقرة ٢٥ من هذا التقرير ، فإنه يجري تطبيق سياسة تطهير عرقي ضد الاقليتين المسلمة والصربية في منطقة من البوسنة والهرسك . ولقد أجبر مدنيون كثيرون على مغادرة ديارهم في سياق هذه السياسة (الفقرة ٣٣) . ونقلًا عن المقرر الخاص ، فإن هذه الممارسة تتبع في كرواتيا وكذلك في أراض بوسنية تخضع لسيطرة الحكومة (الفقرة ٣٤) . وعليه ، يظهر أن كل طرف كان له نصيب من المسؤولية في الابادة الجماعية التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة . وأنه لمن الحقيقي أن البوسنة والهرسك هي الضحية الأولى لهذه الابادة الجماعية الشنيعة ، التي نجمت بشكل رئيسي عن أفعال الصرب . بيد أن البوسنة أيضا عليها مسؤوليات فيما يتمل بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها . فما الذي تقوم به سلطات هذا البلد ، على الرغم من الحالة الخطيرة والصعبة التي تجد نفسها فيها ، بغية الحيلولة دون وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان؟ ومضى يقول إن جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب تنافي القانون الدولي ، وعلى الأخص اتفاقيات جنيف ، قد ارتكبت ، ولا بد في يوم ما ، عندما يستتب السلام ، أن تُحاكم العدالة الدولية المسؤولين عن هذه الافعال الوحشية .

١٨- السيد الشافعي: قال إن الحوار القائم مع البوسنة والهرسك له ما يبرره وسيساعد على تفهم أفضل للمسائل المطروحة . وأضاف أنه من واجب اللجنة أن تتأكد من احترام جميع مواد العهد ، حتى في حالة مثل تلك التي تشهدها يوغوسلافيا السابقة . وينبغي للجنة أن تكون موضوعية وصارمة عند قيامها بالنظر في الكيفية التي يُطبق العهد بها ، وعليها أن تبني استنتاجاتها على أساس الحقائق .

١٩- وقد تطرّق وفد البوسنة والهرسك الى تحقيقات أجرتها سلطات بلده . فهل بمستطاع الوفد أن يُقدم ايضاحات بشأن نوع التحقيقات التي أجريت ، وعددها والنتائج

التي تم التوصل إليها؟ وتُظهر المعلومات المتاحة للجنة أن أطراف النزاع لم تُبلِّغ عن جميع أماكن الاحتجاز ولم تُعط قوائم كاملة بالمعتقلين ، كما يقضي بذلك اتفاق جنيف المؤرخ في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢ . فهل قدمت البوسنة والهرسك جميع المعلومات المطلوبة بشأن هذا الموضوع؟ وأخيرا اعرب السيد الشافعي عن رغبته في أن يعلّق وفد البوسنة والهرسك ، ضمن ملاحظاته ، على الفقرتين ٥ و٦ الواردتين في التقرير الثاني للمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1992/S-1/10) ، حيث قيل ان انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان يتواصل حدوثها في البوسنة والهرسك ، مسفرة عن وقوع الكثير من الضحايا ، وأن السكان المسلمين مهددون بالإبادة ، وان الهدف الرئيسي من النزاع العسكري في البوسنة والهرسك ، كما يراه المقرر الخاص والمراقبون الآخرون ، هو إقامة مناطق متجانسة عرقيا ، الهدف الذي تحقق بالفعل ، الى حد بعيد ، بالمذابح والضرب الوحشي ، والاعتصاب والتدمير .

٢٠- السيد أغويلار أوربيننا: لاحظ برضا أن سلطات البوسنة والهرسك تبدو أنها تعتبر نفسها ملزمة بالعهد ، وتساءل عما اذا كانت السلطات قد أجرت تحقيقات بشأن وجود سجون خاصة بالقرب من سراييفو ، وهي السجون التي أشار إليها تقرير بعثة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وقال إنه طبقا لتقرير مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، يوجد في جميع الأراضي ، بصرف النظر عن الطرف الذي يسيطر عليها ، مجنأ أبرياء لا يزالون يحملون آثار التعذيب الذي قد تعرّضوا له . وتساءل ما النتائج التي توصلت إليها التحقيقات التي تم اجراءؤها وما التدابير المتخذة من قبل السلطات؟

٢١- السيدة شانيه: شكرت وفد البوسنة والهرسك . وقالت إن تقرير الوفد وحضوره بادرثان تثمان عن رغبة جمهورية البوسنة والهرسك في تأمين احترام العهد . فحكومة البوسنة والهرسك تُسيطر على جزء من أراضي هذا البلد ولذا تقع على عاتقها بعض المسؤوليات . واعربت السيدة شانيه عن رغبتها في الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن القرار الذي اتخذته السلطات في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر والمتعلق ، على ما يبدو ، بالاجراءات التي ستتخذ ضد المسؤولين عن أعمال التعذيب . وقالت إنه يوجد في معسكرين خاضعين على ما يبدو لسيطرة القوات الحكومية ، مدنيون ومقاتلون على حد سواء . ويزعم أن أعمال التعذيب قد جرت في هذين المعسكرين ، بل إن بعض المعتقلين هناك أعدموا باجراءات موجزة . فهل بميسور وفد البوسنة والهرسك أن يقدم توضيحات بهذا الشأن؟ وهل اتخذت سلطات البوسنة والهرسك تدابير لإجراء تعداد في السجون الخاصة التي وردت الإشارة إليها في تقرير مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا؟ فضلا عن ذلك يبدو أن قريتين في البوسنة والهرسك قد أصبحتا ، الى درجة معينة ، معسكري اعتقال اذ من المتعذر على السكان مغادرتهما . فهل بإمكان وفد البوسنة والهرسك تقديم معلومات بشأن هذا الموضوع؟



٢٢- السيد فينرغرين: أعرب عن أمله في أن يساعد الحوار القائم مع اللجنة على تفهم الحالة بشكل أفضل . وقال إن مجرد حضور الوفد يشير على ما يبدو إلى أن البوسنة والهرسك تعتقد أن العهد ينبغي تطبيقه في أراضيها . وطبقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، فإن لجميع البشر عقل وضمير وعليهم أن يتصرفوا ازاء بعضهم البعض بروح من الاخوة . ولسوء الحظ يبدو أن روح الاخوة هذه قد اختفت في يوغوسلافيا السابقة . ولا يسع المجتمع الدولي أن يقف متفرجا على ما يجري هناك . فعلى المجتمع الدولي مسؤوليات تجاه كافة الشعوب والأمم وعليه أن يسعى لإعادة احترام القواعد الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وذلك في البوسنة والهرسك وغيرها من جمهوريات يوغوسلافيا السابقة . وللجنة أيضا دور تقوم به بهذا المدد ، بوصفها الوصي على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

٢٣- وأضاف السيد فينرغرين أنه يود أن يعرف إلى أي مدى يمكن لحكومة البوسنة والهرسك السيطرة على الحالة وتأمين احترام حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك . وبالتأكيد ، فإن الصعوبات كثيرة ، والحكومة لا تسيطر على جميع أنحاء البلد ، بيد أنه توجد على الأقل مناطق معينة وأنشطة ما تخضع لسيطرتها ، وهناك بعض المسؤولين ممن لديها معهم اتصال مستمر ، وبمستطاعها اعطاء تعليمات اليهم . وفي تقرير بعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، جاء أن المسؤول عن مركز للاعتقال شخص مسلم . لماذا جاء هذا الوصف التفصيلي؟ فمن باب أولى ، ينبغي أن تكون السلطة المسؤولة هي حكومة البوسنة والهرسك ذاتها أو سلطة معينة من قبلها . وان الأمر لا يتعلق بمعرفة ما اذا كان مسلما أم لا . فهل بمستطاع وفد البوسنة والهرسك اعطاء ايضاحات بمدد هذه النقطة؟

٢٤- السيد سعدي: قال إنه من المفهوم أن وفد البوسنة والهرسك يُقدّم في ذات الوقت تقريرا عن الحالة في الاراضي التي تخضع لسيطرة البوسنة وعن الحالة في بقية أجزاء البلاد التي تحتلها القوات الصربية . وبالتأكيد ، فإنه لمن الصعب أن توصف بكل موضوعية انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في كلا الجانبين ، بيد أن بمستطاع الوفد أن يكون واثقا من دعم اللجنة لجهوده .

٢٥- وتساءل السيد سعدي عن سبب تصنيف الدين الاسلامي في البوسنة والهرسك كقومية . وقال إن اللجنة ، من جانبها ، لا تنظر مطلقا لحالة أي شعب من زاوية الدين .

٢٦- السيد فيليبوفيتش (البوسنة والهرسك): قال إن حكومة بلاده تدرك تماما أنه ، في ظل ظروف الحرب المفروضة عليها ، من المتعذر اجتناب انتهاكات حقوق الإنسان . وقد لاحظت ، على سبيل المثال ، وقوع حالات القاء قبض تعسفي ، واعتقالات من غير محاكمة ،

واختفاءات ومعاملة المعتقلين معاملة سيئة في بعض السجون أو بعض المعسكرات . وإزاء مثل هذه الظروف ، فقد حظرت الحكومة ، قبل كل شيء ، أية اعتقالات غير تلك التي تتم بأمر من الشرطة ، التي لديها أوامر باحترام اجراءات التحقيق وتقديم كل شخص يلقى القبض عليه الى السلطات القضائية . وهكذا ، فان الشرطة العسكرية مُخوّلة الآن فقط بإلقاء القبض على العسكريين الذين قد انتهكوا القوانين العسكرية . وبالمثل ، فان السجون العسكرية حُجزت من الآن فصاعدا لافراد الجيش ممن اتهموا بالقيام بجرم ولن يسمح بسجن أي مدني فيها . وبغية العمل على تطبيق هذه التدابير بعناية ، فقد أعيد تنظيم الاجراءات المعمول بها ، بطريقة قلّمت فيها سلطات الشرطة العسكرية وأصبح الحفاظ على النظام العام من اختصاص الشرطة المدنية وأجهزتها القضائية وحدها .

٢٧- وقال إنه في الاراضي التي تخضع لسيطرة حكومة البوسنة والهرسك ، ولا سيما ، في المناطق التي عانت أقل المعاناة من تسلل العناصر المعادية ، جرى الحفاظ على النظام العام ولم يُبلغ عن أي عنف في معسكرات الاعتقال . وقد وفرت للمواطنين المنحدرين من أصل صربي ، الذين شعروا بأنهم مهددون ، تدابير خاصة للحماية . وأضاف أن تدابير ترمي الى إعادة احترام القانون والحفاظ على النظام قد اتُخذت أيضا في منطقة سراييفو ، بيد أن الجهود التي بُذلت في هذا الاتجاه ، كانت صعبة للغاية وذلك بسبب القصف المستمر ولعدم توفر الماء ، والكهرباء ، والوقود ، والاغذية ، والادوية ، ووسائل الاتصالات . وفي هذا الصدد ، وبينما هناك ما يزيد عن ٤٠٠ ٠٠٠ شخص محتجزين في أكبر معسكر اعتقال عرفه العالم في أي وقت مضى وبينما تتفاقم الحالة من شهر الى آخر ، لم يُبهد المجتمع الدولي أي رغبة بالمسارعة لمديد العون الى سكان سراييفو ، الذين يتعرضون دون هوادة لهجمات المعتدي . ومع ذلك ، فقد تجلت حكومة البوسنة والهرسك على مدى شهرين بالاناة والارادة الحسنة وذلك بتفاوضها في جنيف بشأن اتفاق سياسي يمكن أن يفضي الى وقف لإطلاق النار . وفضلا عن ذلك ، عكفت الحكومة ، محليا ، على البحث عن المسؤولين عن الافعال اللاقانونية ومعاقتهم ، ولا سيما الاشخاص الذين قاموا بإلقاء القبض من غير إذن قانوني وأولئك الذين استولوا على المنازل عنوة بطرد ساكنيها الشرعيين منها . ولقد تم تشكيل لجنة تحقيق بغية البحث عن قاموا بالجرائم التي ارتكبت ، سواء كانوا مسلمين ، كرواتيين ، صربيين أم انصار أي من الفصائل السياسية ، فأهدف هو إعادة الحقوق الى المجني عليهم . ولقد عهدت الى لجنة خاصة أخرى مهمة النظر في الشكاوى الخاصة بالافعال المرتكبة من جانب السلطات العسكرية ، ولا سيما إلقاء القبض والاعتقال التعسفي وانتهاكات الحق في التملك ، وفي التنقل بحرية ، وفي العمل ، وما الى ذلك .

٢٨- وأضاف أن حكومة البوسنة والهرسك أيضا مسؤولة قانونيا عن السكان الذين يعيشون في الجزء المحتل من الاقليم ، والذي في قبضة المعتدي . وتعكف الحكومة على اجراء تحقيقات لكي تؤمن ، بشكل ما ، إعادة الحقوق الى المجني عليهم وتعويضهم بقدر الامكان ، إلا أن المهمة بالغة الصعوبة من دون دعم من المجتمع الدولي .

٢٩- وأشار السيد فيليبوفيتش ، في معرض رده على سؤال السيد معدي ، الى أن البوسنيين يشكلون أمة سلافية أوروبية اتخذت ، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، الاسلام كدين لها وقامت بدمجه في ثقافتها . وفيما بعد ، وتحت ضغط نظم مختلفة اتسمت بالعنف والاستبداد ، حرم البوسنيون من هويتهم القومية ولم يسعهم الاحتفاظ الا بتسميتهم كمسلمين . وبهذا فقد كانوا ضحية حملات معادية وقوامها رهاب الاجانب وذلك لمجرد انتمائهم الديني ، الذي ماله من صلة بهويتهم القومية والتاريخية .

٣٠- السيد يرنكا (البوسنة والهرسك): ذكر بأن البوسنة والهرسك قد اعترف بها من قبل المجتمع الدولي كدولة قائمة على أساس مبادئ الشرعية ، والقانون وعدم التمييز القومي ، أو الديني أو الاثني .

٣١- وقال إنه كما لاحظت اللجنة بنفسها والمقرر الخاص ، السيد مازوفيتسكي ، فإنه لا يمكن عقد أي مقارنة بين انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الأراضي التي تخضع قانونيا لسيطرة الحكومة وبين ما اقترف من جرائم في القسم المحتل مؤقتا . وتجدر الاضافة بأن سلطات البوسنة لا تتصرف على الاطلاق بوصفها سلطات مسلمة ، مما من شأنه أن يوحي بأن حربا دينية تدور في البوسنة والهرسك ، في حين أن الأمر ليس كذلك . وفعلا فإن جل ضحايا الحرب في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة هم من المسلمين ذلك لأن أغلبية السكان في البوسنة والهرسك مسلمة ، بيد أن الكثير من الضحايا ، بالمثل ، من أتباع مجموعات دينية وإثنية أخرى . وفيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان التي اتهمت الحكومة بالقيام بها ، فمن الأهمية بمكان التذكير بأن الحكومة ، وهي ضحية عسديان وحشي ، لا تزال غير قادرة على اقامة اتصالات طبيعية في جميع أرجاء الاقاليم وانسه ، في ظل هذه الظروف ، يعد من المعب عليها إنشاء آلية مناسبة لحماية حقوق الإنسان .

٣٢- وعلى الصعيد الدولي ، فمن دواعي الاسف أن قرارات مؤتمر لندن مافتئت لم تشمر عن نتائج ملموسة في الاقليم . ومن جهتها ، فإن الحكومة البوسنية قد تعهدت باحترام جميع الصكوك الدولية الخاصة بالقانون الانساني ، ولا سيما اتفاقيات جنيف التي تنص على اطلاق سراح الأشخاص المعتقلين في المعسكرات . بيد أن المشكلة الاولى التي تبسرن هي تحديد "معسكرات الاعتقال" . ولقد أقر المشاركون في مؤتمر لندن أنفسهم بأن المدن والقرى المحاصرة ، حيث تواصل الحرب حرمان السكان من جميع سبل البقاء على قيد الحياة ، يمكن ودون شك اعتبارها كمعسكرات اعتقال . وعلاوة على ذلك ، فإنه يجسدر

التذكير بأن ممثلي المجتمع الدولي ، ولا سيما مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، قد تمت دعوتهم دائما لزيارة معسكرات الاعتقال والسجون . وبهذا الصدد ، تم التوصل في جنيف في أول تشرين الأول/أكتوبر الى اتفاق بخصوص فتح المعسكرات بشكل غير مشروط ، وقد احترمت الحكومة تعهداتها ، ولو إنها قد عملت بشيء من التأخير ، بسبب صعوبة الاتصال بالسلطات المحلية . وبالتأكيد ، فان انتهاكات لحقوق الإنسان يمكن أن تقع في هذه المعسكرات وان الحكومة لا تُنكر مسؤوليتها عن المعاملة السيئة التي وقع ضحيتها بعض المعتقلين . بيد أنه تجدر الإشارة الى أن المعتدي ، وحتى بعد اطلاق سراح المعتقلين ، قد تابع سياسته في التطهير العرقي ، ولا سيما بمنع الأشخاص المفرج عنهم من العودة الى منازلهم أو القرى التي ينحدرون منها ، وبإرهاق كاهلهم بتهديدات بشأن سلامتهم ، بممارسة ضغوط عليهم بغية أن يهاجروا الى كرواتيا أو بحملهم على النزوح اليها عنوة .

٣٣- وأكد السيد يرنكا شانية أن البوسنة والهرسك ستفي بكل التزاماتها بموجب الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وقدم تأكيدات بأن جميع المبادئ المعلنة في هذه الصكوك ستجسد في الدستور الوطني .

٣٤- السيد فيليبوفيتش (البوسنة والهرسك) أضاف ايضا بشأن القاء القبض على الأشخاص الذين تورطوا في تبادل السجناء . وذكر أن عددا معيننا من هؤلاء الأشخاص قد ألقى فعلا القبض عليه في الماضي في منطقة سراييفو ، بيد أن ذلك لم يتكرر مؤخرا ، ذلك لاتخاذ الحكومة تدابير تحظر أي تبادل للسجناء غير مرخص به .

٣٥- الرئيسي: دعا أعضاء اللجنة الى إبداء ملاحظاتهم النهائية بعد أن استمعوا الى وفد البوسنة والهرسك .

٣٦- السيد لالا: قال إنه اذا ما كان التقرير الخطي لم يرد بطريقة منهجية ومنظمة على امثلة اللجنة الاربعة ، فإن الوفد قد أجاب عليها شفاهة بشكل جيد . ومن جهته ، فان من دواعي سروره أن يلاحظ أن حكومة جمهورية البوسنة والهرسك تقبل أن يتم اعتبارها مسؤولة ليس فحسب عما يحدث في القسم من الاراضي الذي يخضع لسيطرتها ، ولكن كذلك عما يجري في الجزء الذي ليس لها سيطرة عليه .

٣٧- وذكر أن عددا معيننا من التجاوزات قد ارتكب من قبل العسكريين والشرطة . ونظرا لأن الحكومة قد تعهدت باحترام العهد ، فان السيد لالا يتساءل لماذا لم يصدر أي تصريح بموجب المادة ٤ من العهد واستفسر عن المخالفات التي يحتمل أن تكون قد ارتكبت إزاء العهد قبل أن يمار الى اعتماد تدابير ترمي الى سحب بعض الصلاحيات من

الشرطة العسكرية . وقال السيد لالاہ إنه يود أيضا أن تتخذ تدابير محددة على ضوء ما أبداه أعضاء اللجنة من ملاحظات . وأضاف أنه أخذ علما بما أبدته ملطات البوسنة والهرسك من رغبة صادقة ويأمل للحالة ، بفضلها ، أن تتحسن .

٣٨- السيد ميلرسون: قال إن اللجنة ، بعد سماعها الاجابات الصريحة التي قدمها وفد البوسنة والهرسك ، تأكدت من أن هذه الجمهورية تقبل أن تخلف يوغوسلافيا السابقة وذلك فيما يتعلق بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان . وشكر الحكومة لقيامها بتقديم تقرير الى اللجنة بهذه السرعة ، على الرغم من الظروف الراهنة .

٣٩- وأعرب السيد ميلرسون عن أسفه للتجاوزات التي ارتكبتها القوات الخاضعة لسيطرة الحكومة في النزاع الذي فرض عليها . وقال إنه يأمل أن تعكف الحكومة على منع انتهاكات حقوق الإنسان ، حتى حينما يتعلق الأمر بأعمال انتقامية . وقال إن ردود الوفد تشير في رأيه الى أن السلطات تبذل كل ما في وسعها لإعادة النظام العام في الاقليم الخاضع لسيطرتها ، بيد أنه من الصعب عدم التطرق الى الجرائم التي اقترفتها القوات التي لا تخضع لسيطرتها . والتطهير العرقي ضرب من ضروب الإبادة الجماعية وتلازمه في جميع الحالات انتهاكات خطيرة للمواد ٦ ، ٧ ، ١٢ ، ٢٦ من العهد . وأعرب السيد ميلرسون عن أمله في أن تعمل النتائج التي ستتوصل اليها اللجنة بعد قيامها بالنظر في التقارير المختلفة لجمهوريات يوغوسلافيا السابقة على حث المجتمع الدولي على العمل لأجل تخفيف معاناة سكان البوسنة والهرسك . وختاما ، تمنى للوفد كل النجاح في المفاوضات الصعبة الجارية .

٤٠- السيد برادو فاليوخو: أعرب عن ارتياحه للاجابات المفصلة التي قدمها وفد البوسنة والهرسك ، وتقدم لهذا الوفد بالشكر لتعاونه وصراحته . وكذلك لاحظ بارتيساح أن الجمهورية قد تعهدت بتطبيق العهد . بيد أنه ينبغي لهذه الرغبة الصادقة أن تترجم الى تدابير ملموسة تتوخى إعادة السلام في المنطقة . ولهذا الغرض لا بد من اجراء تحقيقات بشأن ما ارتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان ، التي تقع مسؤوليتها ليس فقط على من قاموا بارتكاب الاعمال الوحشية ، بل كذلك على من تسامحوا بشأنها .

٤١- وحقيقة ، كما ذكر ذلك الوفد ، ان المجتمع الدولي لم يتصرف كما كان ينبغي له أن يفعل بغية الوفاء بالتزامه بشأن ضمان احترام القواعد الدولية الخاصة بحقوق الإنسان . وان هذا التائب موجه على الخصوص الى الجماعة الاوروبية التي تتحمل ، بسبب قربها ، قدرا أكبر من المسؤولية . وأما بخصوص التدابير الملموسة التي يجب اتخاذها ، فان السيد برادو فاليوخو يعتقد أنه لا بد من: أولا ، الفناء معسكرات الاعتقال ، ثانيا ، ضمان وصول المليب الاحمر الى المعسكرات المذكورة وأيضا الى عموم

أماكن الاعتقال ، ثالسا ، استئصال الكراهية الإثنية ، ورابعاً ، تأمين العودة إلى المشروعية . ولقد أكد الوفد رغبته بضمن احترام القانون والمشروعية . وفي الحقيقة فان هيمنة القانون هي التي تجعل بالامكان تأمين التعايش بين الشعوب .

٤٢- السيدة هيغنز: أعربت عن تقديرها لموقف وفد البوسنة والهرسك ، الذي كان بمستطاعه بكل سهولة أن ينتهز فرصة لقائه مع اللجنة ليضع المسؤولية كلها على الآخرين وان يكتفي بتناول قائمة الفضائح التي تحدث في الوقت الراهن . إلا أن الوفد ، بإعادته إلى الأذهان الواقع المرّوع ، عرف أن يُسلم بالمسؤوليات التي على الحكومة بموجب العهد .

٤٣- وفضلاً عن ذلك ، فقد أخذ الوفد في الاعتبار القلق الخاص الذي أعرب عنه أعضاء اللجنة في أسئلتهم الشفوية وقدم إجابات مفصلة بما يكفي في بعض الحالات . ومن جانبها ، فان السيدة هيغنز تعتقد أنه قد تم الرد على أسئلتها . وقد قدم السيد فيليبوفيتش تفاصيل بشأن التدابير المحددة التي اتخذت بمدد شتى المشاكل التي أثيرت ، وتبدو هذه التدابير أنها تتطابق مع ما كان للجنة نفسها أن توصي به ، ولا سيما في مجال الرقابة . وبهذا الصدد ، تُصر السيدة هيغنز على ضرورة توخي اليقظة ، وبشكل أكبر في مثل هذه الظروف ، فالاتصالات كثيراً ما تنقطع مع من تكون الدولة مسؤولة عنهم .

٤٤- وقالت إن السيد بيديتش قد أشار سؤالاً مشيراً للإهتمام وهو ما اذا كانت المدن المحاصرة لا تشكل في واقع الأمر معسكرات اعتقال وما اذا كان لا يتوجب إيجاد تعريف يأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار . وأضافت السيدة هيغنز أنها لا ترى ، من جانبها ، فائدة من السعي لتوسيع التعاريف . وان ما يستحوذ على اهتمام اللجنة ، هو احترام العهد ، الذي يكفل حقوق كافة البشر في كل الظروف وفي جميع الأماكن داخل المدن المحاصرة ، أو في المعسكرات ، أو في السجون ، أو في الشارع أو في منازلهم . وبرغم كل شيء ، فان اللجنة تقدّر موقف البوسنة والهرسك التي رأت ان تتحمل قسطها من المسؤولية في ظروف مأساوية واستهلت حواراً مع اللجنة .

٤٥- السيدة شانيه: انضمت إلى المتحدثين السابقين لتتهنئ وفد البوسنة والهرسك على قيامه بالرد بطريقة مرضية جداً على أسئلة اللجنة . وقالت إنها تلاحظ باهتمام رغبة الحكومة في تطبيق العهد بل وإدخال أحكامه في الدستور الجديد . وتجدر الإشارة إلى أن الوفد قد أعرب عن قلقه من أن يأخذ على عاتقه جميع مسؤولياته بموجب العهد ، على الرغم من الصعوبات الجسيمة المرتبطة بالحرب المفروضة عليه والمكابدة اليومية للسكان . وأعربت السيدة شانيه عن تقديرها للتفاصيل التي قدمت بخصوص ما اتخذ من تدابير ، التدابير التي لا يمكن يقينا تطبيقها الا بقدر ما تسمح الحالة بذلك .

٤٦- السيد هرنديل: قال إنه لمن المشجع بالنسبة له أن يسمع وفد البوسنة والهرسك يوضح الكيفية التي تعتمزم بها السلطات تقويم حالة حقوق الإنسان في البلد ، بكل ما في استطاعها من سبل . وشكر الوفد على التفاصيل التي قدمت ولاحظ بسرور أن فكرة الحرب والتطهير العرقي غريبة على سكان البوسنة والهرسك وان الحكومة تعي التزاماتها بمقتضى العهد وأنها مقيمة على تطبيق هذه الالتزامات ، ولن تكون هذه المهمة يسيرة نظرا للحالة في الاقليم . وقال إنه أخذ علما بالتدابير الملمومة التي اتخذت ويأمل أن تعزز . وتمنى عودة السلام الى البلد حتى يمكن ان يكفل تطبيق العهد على كافة الأشخاص الموجودين تحت سلطة جمهورية البوسنة والهرسك .

٤٧- السيد فنرغرين: اعتبر ، هو الآخر ، انه من المشجع إعلان الوفد الذي يفيد بأن السلطات تقوم بأقصى ما في وسعها لاجل حماية حقوق الإنسان ، واجراء تحقيقات بشأن الانتهاكات ومعاقبة المسؤولين . وقد لاحظ كذلك أن الوفد أقر بأن انتهاكات كثيرة يمكن أن تعزى الى البوسنة والهرسك ، الامر الذي يعد واضحا نظرا للظروف الاستثنائية التي أوجدتها الحرب . والمهم هو السعي لمنع حدوث الانتهاكات ، حتى وان لم يكمل هذا السعي دائما بالنجاح . وحث السيد فنرغرين السلطات بقوة على مواصلة نضالها من أجل حقوق الإنسان إذ أن التخلي عنه يندر بمستقبل لا يبشر بالخير للبلد .

٤٨- السيد أغويلار أوربيننا: ندد بالتجاوزات التي ترتكب في النزاع الذي يحدث في الوقت الحاضر في يوغوسلافيا السابقة والذي يمكن وصفه دون أي ريب كإبادة جماعية . وكذلك شجب ، شأنه شأن السيد برادو فاليوخو ، كون المجتمع الدولي قد فاته التصرف بالسرعة والنشاط المطلوبين منذ بداية سياسة التطهير العرقي هذه .

٤٩- وقال مع ذلك إنه وجد تشجيعا فيما ذكره الوفد بخصوص التدابير الملمومة المتخذة من جانب الحكومة لتأمين احترام حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك . وأنه مما يبعث على الارتياح ان تتولى السلطات القيام بمسؤولياتها بالنسبة للأفعال التي قد جرت ليس فحسب في الجزء من الاقليم الذي يخضع لسيطرتها ، بل أيضا في بقية أراضي الجمهورية . وأعرب عن أمله في العمل ، حينما تغدو الحالة طبيعية من جديد ، على محاكمة المسؤولين ومعاقبتهم بما يستحقون من عقاب .

٥٠- ووافق السيد أغويلار أوربيننا على التوصية التي قدمها السيد برادو فاليوخو بشأن الغاء معسكرات الاعتقال . وقال إنه طبقا لتقرير مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، فان التحالف الكرواتي - المسلم ، أخذ ، في الواقع ، بإنشاء مخيمات جُلِّ المعتقلين فيها من النساء والاطفال . وهنا حكومة البوسنة والهرسك لقيامها بحل وحدات الميليشيا ، وإستبدالها بآخرين ضباط الجيش الذين ارتكبوا انتهاكات ضد حقوق الإنسان .

٥١- السيد سعدي: قال إنه مما يسر أن البوسنة والهرسك قد تعهدت باحترام العهد وأقرت بمسؤوليتها عن بعض انتهاكات حقوق الإنسان وأعلنت عن عزمها على محاكمة المذنبين . ووصف هذا الموقف بأنه مهم ، ليس فحسب فيما يتعلق بالعهد ، بل أيضا لأنه قدوة للبلدان الأخرى ، التي ليس لدى القسم الأكبر منها إلا نزوع شديد ، في حالات الطوارئ ، نحو إلقاء المسؤولية عن الأعمال الوحشية المرتكبة على عاتق الطرف الآخر في النزاع . وأضاف أن اللجنة تنتظر من البوسنة والهرسك أن تواصل تقديم القدوة وذلك باتخاذ تدابير لمنع الانتهاكات ولمحاكمة ومعاقبة المذنبين . وأخيرا ، ذكر السيد سعدي بأنه ، حتى حينما تكون حالة الطوارئ قد أعلنت رسميا ، فإن شمة حقوق لا يمكن الانتقام منها وهي معلنه في المادة ٤ من العهد: وتنتظر اللجنة من البوسنة والهرسك أن تحترم أيضا هذا الالتزام .

٥٢- الرئيس: شكر وفد البوسنة والهرسك على ما قدمه من معلومات مفيدة وذلك في معرض رده على الأسئلة الواردة في قرار اللجنة وأيضا على تلك التي أشارها شفويا أعضاء اللجنة . وفي نظره ، فإن عرض التقرير وحضور الوفد وكذلك ما ذكره الوفد من ملاحظات ، لدليل على أن حكومة البوسنة والهرسك ، بوصفها حكومة واحدة من الدول التي قد خلّفت يوغوسلافيا السابقة ، تعتزم مراعاة التزاماتها واحترام جميع حقوق الإنسان المعلنه في العهد . وأشار الرئيس الى أن الوفد قد أجاب دون لف ودوران عن أسئلة اللجنة ، وان الحكومة قد أعلنت عن استعدادها بأن تأخذ على عاتقها جميع مسؤولياتها فيما يتعلق بالانتهاكات التي ارتكبت بشأن العهد في حين أنه ، نظرا للظروف ، ربما قد كان من الأسهل عليها كثيرا أن تتنصل من المسؤولية بوضع وزرها على الآخرين . ويظهر هذا الموقف أن حكومة الجمهورية مصممة في الواقع على القيام بكل ما في وسعها لأجل تطبيق العهد . وفي هذا الصدد ، فلعله كان على الوفد ، بغية أن يحيط المجتمع الدولي علما بعزم حكومته على تطبيق العهد وكذلك المكوك الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان ، أن يعلن رسميا نية البوسنة والهرسك في أن تخلف يوغوسلافيا السابقة فيما يتصل بالعهد وذلك في مذكرة رسمية موجهة الى مركز حقوق الإنسان . وختاما ، أعرب الرئيس عن أمله في أن تفضي المفاوضات الجارية الى تغيير جذري في الحالة وأن يتسنى قريبا لكل الذين يعيشون في جمهورية البوسنة والهرسك التمتع بجميع الحقوق المحمية بالعهد .

٥٣- السيد فيليبوفيتش (البوسنة والهرسك): شكر أعضاء اللجنة على أسئلتهم ، واقتراحاتهم ومشورتهم . وطمان اللجنة بأن البوسنة والهرسك ، اذ تعي حقيقة أن الحرب هي أسوأ انتهاك لحقوق الإنسان ، تعكف ، وبأكبر قدر من الحزم ، على وضع حد لها وذلك بالتوصل الى اتفاق مشرف . وانه في سياق هذا القصد قد جرى وضع مشروع دستور يكفل حماية جميع حقوق الإنسان المعلنه في موك الأمم المتحدة والهيئات



الدولية الأخرى . وفي الحقيقة ، فإن البوسنة والهرسك ، بنضالها من أجل حقوق الإنسان والحفاظ على القانونية، تناضل لأجل البقاء على قيد الحياة ومن أجل حريتها .

٥٤- وفي الختام طمأن الوفد اللجنة بأن البوسنة والهرسك ستقوم بكل ما هو ممكن ، مع أخذ الظروف التي أوجدتها الحرب بعين الاعتبار ، لكي تفي بتعهداتها ولتكفل للجميع احترام حقوق الإنسان . وسيحاط المجتمع الدولي علما بالحالة ، كما أن التقرير المقبل الذي ستقدمه البوسنة والهرسك إلى اللجنة سيتضمن جزءا مكرما لانتهاكات حقوق الإنسان وجزءا ثانيا مخصصا للتدابير الملمومة التي ستتخذها الحكومة لحماية هذه الحقوق .

٥٥- الرئيسي: أعلن أن اللجنة قد انتهت من النظر في تقرير البوسنة والهرسك وأعرب عن أمله بأن يتم النظر في التقرير القادم في ظل ظروف أفضل .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥